الفصل الثالث

النظم الاجتماعيـــة

تناولنا فى الفصول السابقة التعريف بعلم الاجتماع وأغراضه • وبنائه النظرى والمنهجى كركيزة تنطلق منها لتفصيل القول فى بعض مقاصد العلـم ومباحثه التى تميزة عن غيره من العلوم •

وقد رأينا أن نخصص هذا الفصل للحديث عن النظم الاجتماعية باعتبار أن من أهداف العلم دراسة أصول النظم الاجتماعية وتطورها ومدى تكيفهـا مع المتطلبات المتغيرة فى المجتمع •

ونبدأ هذه الدراسة بالتعريف بادىء ذى بدء بمفهوم النظام الاجتماعى وأهميته وخصائصه ثم ننتقل الى اعطاء أمثلة لهذا النظام حتى نكون على بينه من كنهه ومحتواه واصـــوله ، وقد رأينا أن نـركز على بعض النظم الاجتماعية التى لها اهميتها وخطورتها ، وان لم نتجاهل أهمية باقى النظم الاجتماعية الأخرى ، فالهدف هو معرفة كيفية دراسة علم الاجتماع للنظـام الاجتماعى • وهـذه النظم هى : النظام العائلى ، والنظـــام الاقتصـادى ، والنظام السـياسى •

التعريف بالنظام الاجتماعى ـ خصائصه واهميته :

حول تحديد مفهوم النظام الاجتماعى ، فانه يجـــدر القول أنه ليس سلوكا يبدو واضحا من خلال تفاعل الأفراد أو الجماعات كفاعلين اجتماعيين لهم سلوك اجتماعى ، بل أن النظام الاجتماعى ليبدو بشكل واضح فيمـــا يظهر بين الأفراد والجماعات من تساند واعتماد متبادل ، وبمعنى آخر فانه يمكن القول أن أنماط النظام الاجتماعى تمثـل ظاهرة حقيقية يمكن دراستها فى موضوعية وحيدة قبل ظهور الأفراد كأفراد ، ومن هنا فان النظام الاجتماعى يتسم بالعمومية ، الأمر الذى دفـــع البعض الى القول بان أنمـاط النظام

الاجتماعى تبدو فى صورة ملكيات عامة وهو ما يطلق على النظام الاقتصادى ، وليس لها صفة الفردية مثلا ، بلا جدال فان هناك متغيرات اجتماعيه تدخل فى اضفاء صـــفة العمومية على نظام الملكية ، مثل ثبات الظاهرة أو درجة تغيرها أو علاقات القوة بين أجزاء الظاهرة ، أو المتطلبات الوظيفية التى ترضى الغير ، وسيادة مفهوم التماسك بين الملكيات العامة ، كل هذه الملكيـــات وان كان لهـــا صـــفة العمومية ، الا أن الأفراد يتركون بصماتهم عليهـــ كنظام اجتماعى ومن مجموع هذه البصمات تتكون وحدة النظام بين الأفراد كاجزاء ، وقد عبر دوركايم عن ذلك حين يرى فى كتابه « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » ان المجتمع ليس عـــددا من الأفراد ، فالانساق الاجتماعية انما تتشكل عن طريق المنظمات الاجتماعية التى تملك خصائصـــها وسماتها من طبيعـــة المجتمع ذاتـــه ٠

وعلى المستوى الثقافى ، فان تنظيم الحيـــاة الاجتماعية سوف يتاثر غالبا بالقيم والمعتقدات والتقاليد ، والأنماط التى تحكم الأفعال الاجتماعية ، وباختصار فان النظام الاجتماعى يمثل درجة من التفاعل بين العـــوامل الاجتماعية التى أصبحت تؤثر فى العلاقات الاجتماعية تلك التى تصـــبح بالضرورة لها قواعدها التنظيمية (١) ٠

وعلى هذا يمكن القول أن النظم الاجتماعية حيث لا يمكن أن تعيش الجماعات عشوائيا وبلا ضـــوابط ، بل ينبغى أن تنظم حياتها الاجتماعية وفق نظم وقواعد يخضعون لها فى كافة مظاهر حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقضائية والعائلية ٠٠٠ الخ ٠ وبمعنى آخر ينبغى أن يكيف الأفراد سلوكهم وفقا لما ارتضته الجماعة من نظم تضمن تحقيق ارادتهم ورغباتهم وتشبع حاجاتهم ، وعلى هذا الأســـاس فان النظام الاجتمـــاعى بالمفهوم الشامل يحقق تكاملا بين القواعد التنظيمية وهى جوهر النظام بين الوسائل والأساليب فى مجال التطبيق ٠

وفضلا عما تقدم فان النظام الاجتماعى يحقق الترابط والوحـــدة بين

---

(١) Marvin E. Olsen : The Process of social organization p. 40.

أفراد المجتمع ومؤسساته • ويشعر الجميع من خلاله بالثبات والطمأنينة المادية والمعنوية ، ومن هنا تفسير ترابط وتكامل أدوار النظم الاجتماعية ككل من أجل ضمان سير المجتمع حثيثا نحو التقدم (١) •

ونخلص من كل ما تقدم أن للنظام الاجتماعى خصائص محددة منها :

أولا : يتميز النظام الاجتماعى بانه يقوم بوظيفة كوحدة فى النسق الثقافى الكلى فهو تنظيم لأساليب الفكر التى تبدو من خلال النشاطات الاجتماعية •

ثانيا : يتسم النظام الاجتماعى بالدوام والاستمرار ، وذلك لأنه لم يظهر كنظام الا بعد مرحلة طويلة حتى وافقت الارادة الكلية على اعتباره نظاما ينظم شئون المجتمع •

ثالثا : من الطبيعى أن يكون للنظام الاجتماعى هدف يعمل على تحقيقه من حيث تحقيق درجة من الثبات والاستقرار داخل المجتمع ، واختراع كافة الوسائل التى تعمل على تحقيق أهداف النظام ، وان كان من البديهى أن تتبدل أهداف أى نظام تحت تاثير عامل الوقت •

رابعا : ونظرا لما يتسم به النظام الاجتماعى من ثبات واستقرار ، فان هذه السمة قد تضفى عليه سمة الجمود فى بعض الأحيان نظرا لما تتميز به قواعده من قوة اجتماعية ضابطة على سلوك الأفراد والجماعات بحيث تجعلهم أقل ميلا الى التغير والرضا بالواقع الاجتماعى •

خامسا : وأخيرا فان النظام الاجتماعى يعمل على ترابط أجزاء النظام الكلى فى وحدة مترابطة فى نسق ثقافى متداخل ومتساند وظيفيا (٢) •

وعلى هذا كان من الطبيعى أن يقوم علم الاجتماع بدراسة النظم الاجتماعية لأن مثل هذه الدراسة تعد من أبرز مباحث العلم نظرا لتغلغل

---

(١) د • احمد الخشاب : دراسات فى النظم الاجتماعية • القاهرة الحديثة • الطبعة الأولى ٥٧ ص ٩ •

(٢) د • عبد الحميد لطفى : مرجع سابق ص ٧٥ •

نشاطات النظام فى كافة نواحى الحيـاة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغـيرها ٠

وسوف نوضح فى الفقرة القادمة مدى اهمية هذه الدراسة من خـلال استعراضنا لخصائص بعض النظم الاجتماعية وهى : النظام العـائلى ، والنظام الاقتصادى ، والنظام السياسى ٠

أولا : النظام العـائلى :

تعتبر الأسرة نظاما اجتماعيا أساسـا بالنظر الى وظائفها الاولية فى الانتاج كما كان قديما ، وأن لها مستوى أداء وظيفى وتضع من القواعد التى ينتظم بمقتضاها السلوك الفردى والجماعى فضـلا عن انها أسلوب الزواج وعاداته وتقاليده ومستوياته ومسئولياته ومعايير احترام كل طرف لوجهـة نظر الطرف الآخر بالاضـافة الى ما تؤديه الأسـرة من وظيفـة التنشئـة الاجتماعية ، هكذا تعتبر الأسرة نظاما اجتماعيا يمثل تجسيدا للنظام العائلى بعـامة ٠

وتنشأ الأسرة عن طريق الزواج وهو موافقة تعاقدية ينظمها المجتمـع الذى يحدد أسلوب العـلاقات الزواجية ، وتحميها كافة النظم التقليديـة والرسمية فالتابو يحرم العلاقات الجنسية بين الوالدين والأطفال ، كذلك فان نظم الزواج من الداخل او الخارج تحدد كنظام ـ اجتماعى ـ فى مرحلة ما من التاريخ أسلوب اختيار شريكة الحياة ، كما أن نظام العائلة يحدد القواعد الضابطة لمن يلقى مسئولية رعاية وتدريب الأبناء ، كما يحـدد الطـلاق الحالات التى يسببها تتحلل العلاقات الزوجية ٠

ان تفاصيل هذه القواعد والتنظيمات ربما تعدد لون الثقافة او انتقال أنماط ثقافية الى انماط أخرى من وقت لآخر ، لكن لا يوجد مجتمع انسـانى يكون فيه الأفراد احرارا فى ممارسة انشطتهم الجنسية ذلك ان العـادات والتقاليد التى تنظم الجنس انما تتبع أساسا من خلال النظام العائلى (١) ٠

هذه لمحة سريعة تحدد سمات الأسرة كنظام اجتماعى ، وسـوف نزيد

---

(١) George Lundberg & Others : Sociology, Harper New York p. 577.

الأمر ايضاحا بمناقشة عدة متغيرات أساسية هى : تطور الأسرة • وظيفة النظام العائلى • التحضر وتغير نسق العائلة •

تطور العائلة :

وجدت الأسرة كنظام اجتماعى منذ القدم وتتكون من الزوج والزوجة أو مجموعة الزوجات والأطفال ـ وكان نطاق العائلة قديما عند اليونان والرومان شاملا حيث كانت تضم الأقارب والأرقاء والموالى كما انتظمت الأسرة عند عرب الجاهلية جميع الأقارب من ناحية الذكور ، وكذلك الموالى وتقوم القرابة عندهم على الادعاء لأعلى صلات الدم •

ثم أخذ نظام الأسرة يضيق شيئا فشيئا حتى وصلت الأسرة الى حجمها المعروف لنا حاليا واقتصارها فى الغالب على الزوج والزوجة والأبناء •

وعن تطور الرئاسة فى الأسرة فقد مر فى عدة مراحل منها : المرحلة الأمية وتتميز بزعامة الأم للأسرة فى مرحلة ما من التاريخ حيث كانت الأم تمارس سلطانها على ابنائها ، بينما يرى بعض العلماء أن المرحلة الأبوية كانت النظام الاول للأسرة فى التاريخ القديم • بينما توجد المرحلة الانفرادية أو الاستقلالية حيث يصبح كل فرد مسئولا عن تصرفاته وقد ظهرت هذه المرحلة فى المجتمعات الأوربية والأمريكية نتيجة للتطور الاقتصادى ، الا أن هذه المراحل لا تعد حتمية بالنسبة لجميع الشعوب (١) •

واضح من العرض السابق أن بناء الأسرة قد تطور من الاتساع الى الضيق وذلك بتأثير المتغيرات الاجتماعية واتساع حجم المجتمعات وتعقد العلاقات وغيرها وهذا ويؤكد الرابطة القوية بين الأسرة كنظام اجتماعى وباقى الانساق الأخرى فى المجتمع •

وظيفة النظام العائلى :

حيث يعتبر التكاثر من أول الوظائف التى تقوم بها الأسرة حتى تضمن استمرارية الزيادة فى السكان فضلا عن اشباع الدافع الجنسى بشكل يبقى على المجتمع كيانه ومعاييره ، وتقوم الأسرة فضلا عن ذلك بوظيفة رعاية

---

(١) د • عبد الحميد لطفى : مرجع سابق ص ١١٠ •

الأبناء ،حيث تعتبر رعاية الطفل الانسانى من أطول فترات الرعاية عند الكائنات لأن الطفل يعجز عن اشباع حاجاته الأساسية بنفسه ولذلك فهو فى حاجة الى مساعدة الغير وتقوم الأسرة أيضا بتنشئة أفرادها اجتماعيا وتلقنهم قيم مجتمعهم وعاداته وتقاليده بحيث تخلق منه كائنا اجتماعيا ٠

ويرتبط بهذه الوظيفة أسلوب الرقابة الاجتماعية على أفرادها . فالأسرة بهذه الصورة أداة اجتماعية ضابطة على سلوك الأفراد فى الداخل والخارج مع الجماعات الأخرى ٠

كذلك فهناك وظيفة لا تتوفر الا فى اطار عائلى هى اشباع الحاجات النفسية للفرد لتكون شخصيته سوية فهو فى حاجة الى أن يحب وأن يحب وأن يعترف به وأن يستجلب له وأن يشعر بالأمن والطمأنينة (١) ٠

تلك هى أبرز الوظائف العامة للنظام العائلى والتى تتوفر عند الأسرة فى أغلب المجتمعات ولكن يضاف اليها وظائف أخرى تتعلق بظروف البيئة الاجتماعية التى تنشأ فيها الأسرة ، ففى الريف مثلا تحتكم وظائف الأسرة الاضافية الى مجموعة من المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بما يسود القرية من قيم وتقاليد وعادات ٠

الا أن وظائف الأسرة بالصورة التقليدية لم تعد تمثل ظاهرة اجتماعية فى مجتمعاتنا المعاصرة ذلك أن كثيرا من هذه الوظائف قد انتقلت الى مؤسسات اجتماعية وتربوية وصناعية أخرى ٠ بعد أن كانت الأسرة فى الماضى مؤسسة شاملة فى وظائفها ، اقول أن اتساع النطاق الوظيفى ـ للأسرة والذى كان محكوما بانظمة اجتماعية معينة ، قد تغير بفعل وسائل التغير الاجتماعى المتعددة ، وأصبحت الدولة مسئولة عن توفير دور التربية ووسائل الرعاية الصحية والرفاهية وربما يمكن القول ان تنظيم دوافع العاطفة والحب والصداقة هى السمة المتبقية لوظيفة الأسرة حتى وقتنا الحاضر ومن ناحية أخرى فان العاطفة الأسرية انما تعكس مدى الثبات فى بناء الأسرة ومدى التغير فيه (٢) ٠

---

(١) د ٠ على فؤاد احمد : الاجتماع الريفى ٠ القاهرة الحديثة ١٩٥٩ ص ٧٨ ٠

(٢) Lundberg : op. cit. p. 40.

وهكذا تبدو علامات التغير الاجتماعى واضحة فى تأثيرها على البنـــاء الوظيفى للأسرة ، فكما ضـــاق نطاق الأسرة مع مرور الوقت ، كذلك فقـــد انكمشت الوظيفة الأسرية وانتقل أغلبها الى مؤسسات المجتمع ، معنى ذلك أن الأسرة كنظام اجتماعى قد تأثرت كأى نظام آخر بعوامل التغيير المستمر وسوف نزيد هذه الفكرة ايضاحا فى الفقرة التالية ٠

التحضير وتغير نســق العائلة :

ويتضح مما سبق أن هناك تغيرات بنائية وظيفية حدثت فى الأسرة ، هذه التغيرات انما تجىء مواكبه لمستوى التغيرات التى تحدث فى النظـــام الاجتماعى العام داخل المجتمع ٠ ومن مظاهر التكيف مع هذا التغير ما يبدو من تطور فى علاقات أفراد العائلة بعضهم ببعض ، ويرى بعض الباحثين أن هذه التغيرات الاجتماعية العامة والأسرية ، انما هى مظهر من مظاهر التغير الحضارى نتيجة لاتساع ونمو المدن ، وعلى هذا يمكن القول أن مع اتســـاع شبكة التحضر فانه سوف يكون هناك تأثير عميق فى أنساق القرابة داخل الأسرة ، بل انه يمكن النظر الى هذه التغيرات من خلال بعدين أساسيين :

الأول : التغيرات التى تحدث بين العائلات التى تقيم فى أو تهاجر الى المـدينـــة ٠

الثانى : التغيرات التى تتم فى اطار الأسرة الريفية التى تتأثر بشكل ما بالمؤثرات الحضرية ٠

وخلال القرن الحالى فان هناك ملايين الأسر متنوعة الأنماط البنائيـه والوظيفية قد انتقلت من موطنها الأصلى واستقرت فى المـدن ، تلك الأسر ووجهت بظروف متغيرة ومتعددة ، واختلف فيما بينها فى درجة التكيف مع الأوضاع المستحدثة وقد لا تتمكن أسر كثيرة من مواجهة الموقف الجديد أو لم تتهيأ بعد لمواجهة الأنماط الحضرية المفككة ، ويقودها ذلك الى تدهور نظامها العائلى وتبرز مشكلات الطلاق والهجر ٠ كذلك فان من سمة التغير الأسرى ظهور بعض الصراعات الداخلية على عكس ما هو مشاهد من تضامن فى الأسرة الريفيـــة ٠

وهناك بعض الاعتبارات حول التغير فى النظام العائلى منها :

١ ـ حدوث تغير فى قوة البناء العائلى عن تغيره فى سلطة ومكانة للزوج على أطفاله وزوجته مع زيادة الاعتماد على السلطة المتصاعدة للزوجة بعد أن توفرت لها فرص العمالة ٠

٢ ـ نشأة علاقات داخلية جديدة قائمة على الحرية الفردية الواسعة سواء للذكور أو الاناث تلك الحرية التى قد تمتد لتشمل حرية اختيار أصدقاء ، بل واختيار الأشخاص المرغوب فى الزواج بهم ٠

٣ ـ حدوث تغير فى الأدوار الاجتماعية سواء داخل الأسرة أو خارجها ، وبميل هذا التغير الى سيادة النزعة الفردية مما ينبىء بظهور موجات انحلالية ٠

٤ ـ العزوف عن الزواج مؤقتا نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة وقد ينظر الى الأفراد غير الراغبين فى الزواج نظرة خاصة من قبل المجتمع قد تمتد لتصفهم بضعف المكانة برغم ما قد يتميزون به من موارد اقتصادية متاحة ٠

٥ ـ حدوث تغير فى بناء الأسرة والاتجاه الى الأسرة الصغيرة التى تشتمل على الزوج والزوجة والابناء ٠ تلك الأسر لها انماطها البنائية الوظيفية المثمرة ٠

٦ ـ امتداد النزعة الفردية لتشمل علاقات الأفراد وخارج نطاق الاسرة وبالتالى يكون التفاعل بين الأفراد والجماعات قائم على المنفعة المتبادلة التى قد تسوء فتؤدى الى تدهور وانحلال اجتماعى ٠

٧ ـ حدوث تغير فى معنويات الأسرة المعاصرة ، والى جانب ما قد يبدو من تسجام داخلى قد يحدث نوع من الغموض والابهام الأمر الذى يهدد بمشكلات متوقعة (١) ٠

تلك هى ملامح التغير المعاصر فى الأسرة بصفة عامة ، وأود مناقشة أحد مظاهر هذا التغير وهو خروج المرأة الى مجال العمل ٠ ففى دراسة عن « الزواج

---

(١) Noel P. gist and Sylvia Flia Favor : urban society Fifth Edition, Crowell, New York, 1965 p. 364.

والطلاق ، قام بها جاكوبسون Jacobson ويحدد فيها عناصر القوة والضعف فى البناء العائلى تحت تاثير التغير فى الزواج والطلاق ويفسر هذا التغير فى درجة الانسجام العائلى نتيجة حدوث تغير من التقليدية فى العلاقات الأسرية الى ظهور مرحلة المساواة بين الزوجين خاصة بعد اشتغال المرأة ، ولم يحدث هذا التغير مصادفة ، وانما جاء نتيجة تاثير متغيرات اجتماعية مستحدثة عجلت بظهوره ومن ثم تأثيره فى بناء الأسرة ووظيفتها حيث تغيرت سلطة ومكانة الرجل بعد أن عملت زوجته الأمر الذى أدى الى زيادة مشكلات الأسرة المعاصرة ومنها حدوث الطلاق نتيجة المنازعات المستمرة حول سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة وظهور الزوجة كمصدر اقتصادى جديد داخل الأسرة الا أن الدخل الاضافى نتيجة اشتغال المرأة قد لايكون سوءا على طول الخط وانما اذا ـ حدث التعاون والاحترام المتبادل بين الزوجين يمكن الطرفان من تحقيق السعادة الزوجية الأسرية ، ان قوة وتماسك البناء العائلى كما يرى جاكوبسون يأتى لترقيعات الزوجين حول السلطة المشروعة لكل منهما ومدى احترام كل طرف لسلطة الطرف الآخر ، ويختتم جاكوبسون دراسته بوجهة نظر ترى أن قرارات الأسرة ينبغى أن تكون قسمة مشتركة بين الزوجين من أجل الاحتفاظ بسياسة أسرية سعيدة حتى ولو لم تعمل الزوجة (١) .

ومما لاجدال فيه أن نتائج هذه الدراسة هى حقائق مؤكدة لما نلمسه اليوم من مشكلات الأسرة المعاصرة خاصة تلك التى يعمل فيها الزوجين ومحور هذه المشكلات الدفاع عن « المكانة الاجتماعية » للزوجين ، فالزوج يشعر بضعف المكانة أمام زوجته كمصدر اقتصادى جديد فى الوقت الذى ما يزال يرغب فى الحفاظ على سلطة اتخاذ أى قرار داخل أسرته والزوجة تدافع عن مكانتها الاجتماعية هى الأخرى وذلك لشعورها أنها مصدر اقتصادى وتسهم بقدر ما فى اسعاد الأسرة وعلى هذا ينبغى أن تتغير انماط العلاقات الاجتماعية التقليدية ليحل محلها عنصر المشاركة والمساواة واذا ما تصادمت وجهتى النظر بدأت مشكلات الأسرة فى الظهور .

ويشير ولفورد Wel Ford الى النتائج التشريعية للتغير الاجتماعى

---

(١) Norman W. Bell and Ezra F. Vogel : A Modern Introduction to the Family The Free Press New York, 1960 pp. 137 139.

الذى أصاب بناء العائلة فيرى أن وصول المرأة الى مرحلة المساواة الحقيقية أحدث تحولا فى العلاقات الشخصية داخل العائلة ويرى بلاكستون Blackstone حول عقد الزواج أن الزوج والزوجة شخصية واحدة أمام القانون ، لقد تعطل الوجود القانونى للمرأة أثناء الفترات المعينة من الزواج لكن سرعان ما حصلت على حقها فى الديموقراطية والتملك ، ولكى نتجه بالأسرة الى سعادة ـ حقيقية ينبغى أن نوجه الملكية داخلها لخدمة جميع الأعضاء (١) ٠

ان كل ما يمكن قوله عن النظام العائلى أنه مجموعة من القواعد والمعايير الضابطة لسلوك الافراد داخل الأسرة وخارجها ، وتتعلق هذه القواعد بكل ما يخص الأسرة ابتداء من تكوينها واستمرارها أو حدوث انفصال فيها ، وقد تطور هذا النظام على نحو ما بيناه حتى تأثر بكافة متغيرات العصر الاجتماعية والتكنولوجية وغيرها بحيث أصبحنا أمام نمط محدد من الأسر الصغيرة لها مقوماتها وخصائصها التى يشكلها النظام العائلى المتطور ٠

ثانيا : النظام الاقتصادى :

يعتبر النظام الاقتصادى من أبرز النظم الاجتماعية تأثيرا فى بناء المجتمع ووظائفه ، وشأنه شأن أى نظام اجتماعى آخر فقد أصابه التطور حتى وصل الى المرحلة المعاصرة المتأثرة بروح التكنولوجيا والتغير الاجتماعى السريع ٠

تطور النظام الاقتصادى :

يمكن القول أن الانسان عرف النشاط الاقتصادى منذ القدم حيث كانت الأسرة وحدة انتاجية تبدو فيها ظاهرة الاكتفاء الذاتى لظروف المجتمع حينذاك ٠

ظهر بعد ذلك ما يسمى بنظام تبادل الهدايا فى المواسم المختلفة بشرط أن يقوم الطرف الآخر برد مثلها فى مناسبات أخرى وأن تكون مساوية لها فى القيمة ، جاء هذا النظام بهدف ايجاد روابط الصلة بين الأفراد الى أن اتسم بالصيغة الاقتصادية النفعية ٠

---

(١) A. Welford and others : society, Problems and bethods to study, Routlebge and kegan paul, London 1962, p. 416

ثم ظهر نظام تبادل الخدمات فى الزراعة على سبيل المثال ، وهـــذه الخدمات أيضا ، كانت دينا على الانسان المقدمة اليه الخدمة ، يقوم بردهـــا عملا للطرف الآخر ٠

وبعد أن أخذ نظام التبادل شكل التجارة ظهر نظام اقتصادى جـــديد خصوصا بعد أن تعارفت الجماعات على قيم معينة لتحديد قيمة الأشـياء كان يقال ان البقرة تساوى عددا من المـــاعز ، ويبدو أن تحديد الأسعار القـــائم فى مجتمعاتنا هو من رواسب هذا النظام واتجهت المجتمعات بعد ذلك الى اتخاذ وحدات معينة مثل أدوات الزينة والأسلحة مما يحفظ لرد الهدايا مثلما استخدم الشرق القديم الذهب والفضة والنحاس كوسيلة لتخزين الثروة ٠

ثم استخدمت النقود بعد ذلك أساسا لتقدير قيمة الشىء ووسيلـــة للاستبدال ، وهو ما يطلق عليه بالنظام النقدى ، ومع تقدم الزمن عقـــدت الأسواق لتبادل السلع واتسع نطاقها مع ظهور القرى ثم المدن ٠

وارتبط الناس فى هذه المرحلة الجديدة بروابط المكان والاقامة وتعـــددت أنواع السلع وتنوعت الأعمال ، وتطورت المبادلات التجـارية فى هـــذا الدور بتطور الجماعة ٠

وظهرت بعد ذلك مرحلة الاقتصاد القومى حيث صار لكل أمة اقتصادها القومى وفقا لمواردها وامكاناتها ، ومن هنا لم تعد الجمارك بين مدن الاقليم الواحد ضرورية وتبع ذلك تسهيل طرق النقل والمواصلات وتوحيد العملة ٠

ونلحظ خلال القرن التاسع عشر مرحلة الاقتصاد الدولى حينما بدأت الدول تتشابك علاقاتها الاقتصاديـــة ، وتتطور صناعاتها وتسهيل طـــرق مواصلاتها فظهرت الاسواق العالمية مثل سوق الذهب وسوق القطن ومن البديهى أن يظهر هذا النظام الدولى فى الاقتصاد لأن الدول لم تعد تستطيع أن تفى باحتياجات أبنائها فاضطرت الى التبادل التجارى (١) ٠

ويسرد فى الوقت المعاصر نظامان اقتصاديان عالميان هما : النظـــام الرأسمالى الذى يسود الكتلة الغربية ، والنظام الاشتراكى الذى يسود دول الكتلة الشرقية ٠

---

(١) د ٠ عبد الحميد لطفى : مرجع سابق ص ٨٧ ٠

تلك هى نبذة موجزة عن تطور النظام الاقتصادى • بصفة عامة وشأنه شأن النظام العائلى أو أى نظام اجتماعى آخر قد تأثر بظروف كل عصر وتشكل بحسب المتغيرات السائدة الى أن أصبح على ما هو عليه الآن •

تفسير نشأة النظام الاقتصادى : وتجدر الاشارة الى أن ظهور هذا النظام قد ارتبط بطبيعة الحال بالسلوك الاقتصادى عند الفرد والجماعة ويهمنا أن نوضح تلك النقطة فنقول ان ضرورة العيش تتطلب مستوى معين من القيام بالأعمال سواء من جانب الفرد أو الجماعة ، والعمل هنا ان هو الانشاط اجتماعى منظم لتحقيق الكفاية الاقتصادية واشباع رغبات الأفراد ، أما كيف يتم هذا النشاط الاقتصادى فانه يتقرر من خلال العلاقات الاجتماعية مستند الى كفايات فيزيقية ومعيشية ، وتكنولوجية ، وتنظيمية ، حتى انه فى القبائل البدائية مثل قبائل البوشمان والهوبى نجد أن المراهقين تقريبا يعملون ساعات طويلة لتحقيق مستوى اقتصادى متواضع •

وتلعب البيئة الطبيعية دورا فى مدى اقبال الأفراد على القيام بالعمل من عدمه ، فنجد البعض يحققون مستوى معيشى منخفض لأنهم يعملون قليلا ، قد يكون ذلك بسبب اعتدال المناخ وتوفر موارد الطبيعة السهلة فيميل السكان الى السكون والدعة والخمول ، فى حين نجد أن البيئة فى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تتوفر فيها مصادر طبيعية هائلة وتطور تكنولوجى ، ويميل السكان الى استثمار كل هذه الطاقات بفاعلية ، يدل ذلك على أن هناك نسبية بين المجتمعات فى مدى استثمار قدراتها الاقتصادية ومدى تطلعاتها نحو تحقيق مستوى معيشى مرتفع وبمعنى آخر فان هناك تباينا فى السلوك الاقتصادى بين الأمم والشعوب •

واذا أدخلنا دور الآلة فى تحقيق مستوى معيشى عائل فان الفرد عن طريق استخدام الآلة تزداد كفاءته فى العمل ، وبالتالى يتطور نظامه الاقتصادى ويصبح اكثر قدرة من الآخرين نحو تحقيق أنشطة مختلفة ومن هنا يظهر مبدأ تقسيم العمل ذلك أن المجتمعات الصناعية المتقدمة تأخذ بهذه الظاهرة لتطوير نظريات معينة فى الكيمياء مثلا ، وتجدر الاشارة الى أن الفائدة المحققة من هذا النظام تصبح قسمة مشتركة بين جميع العاملين فى البناء الصناعى ، وبالتالى تتحقق زيادة الانتاج ، ويرتبط بهذه الزيادة الاعتقاد فى ضرورة

توزيع العائد من العمل بحسب درجة اسهام كل جماعة داخل اطار المصنع سواء كان اسهاما ماليـــا أو فكريا أو اداريا أو تخطيطيا ، ويتعلق بالعائد ما هو معروف من تأثير قانون العرض والطلب وأثر العادات ونسق القيم والثقـــافة العامة فى المجتمعات المختلفة ، ومن الأنظمة الاقتصادية ما لا يستطيع ارضاء رغبات الجماعة ومن ثم فانها سرعان ما تبحث عن انظمة بديلة تحقق لها ما تريد (١) ٠

معنى ذلك أن النظام الاقتصادى يرتبط فى ظهوره أو تطوره بمتغيرات مختلفة منها ما يتعلق بالانسان من حيث درجة استعداده للعمـــل وتطوير نشاطه الى ما هو أفضل ٠ ومنها ما يتعلق بالبيئة أقصد ما يتوفر من مـــواد أولية أو أنهار ٠٠ هذا هو الجانب المـادى الطبيعى ٠ وفى الوقت ذاته يؤثر على سلوك الانسان فاما يدفعه الى الاستثمار الأمثل لتلك الموارد أو أن يصيبه الخمول والكسل كما هو مشاهد فى مجتمعات مختلفة ، كذلك فهنـاك تأثير العامل المـادى التكنولوجى الذى طور بلا شك من قدرات الانسان بحيث أصبح يتطلع الى نظام اقتصادى أمثل ٠

النظـام الاقتصادى فى تفسير برنارد :

يمكن تناول دراسة النظام الاقتصادى ومما لله يرات المعاصرة من زوايا عدة كما يشير الى ذلك برنارد Bernard ومن أهمها :

١ ــ الصناعة والأســـواق : ان النظم الاقتصادية تشتمل على كافة السوق والصناعة وان كانت فى بعض مظاهرها ، تعتبر ظاهـــرة اقتصـــادية العادات والتقاليد والقوانين التى تنظم الانتاج وتبادل السلع و لخدمات فى اطار لكنها بصفه أساسية ذات طبيعة هندسية وتكنولوجية الا انها ترتبط بوجود أسواق الظواهر الاقتصادية ذلك أن الانسان منذ وقت بعيد تعلم كيف يتبادل السلع مع أخيه الانسان ويرتبط بذلك ضرورة اتفاق السلعة ، وبناء على ذلك

---

(١) Lundberg : op. ciit. p. 644.

ونتيجة للتبادل التجارى يستفيد الطرفان البائع والمشترى خاصة فى الوقت المعاصر حيث يتفنن الانسان فى اخراج افضل المنتجات ، وتتاثر الأسواق فى الوقت الحالى بالعادات والتقاليد والاختراعات ، حتى القوانين التى تنظم عملية البيع والشراء مثل قانون العرض والطلب له تاثيره بطبيعة الحال فى هذه الظاهرة أن الصناعة نفسها أو بمعنى آخر تكنولوجيا الصناعة تكون هى فى أغلب المجتمعات الحديثة ، ويأتى التباين فى النظم والقوانين الخاصة التى تدير الصناعة من حيث ملكية صناعة بعينها ، وما هى حقوق العمال ومن هو صاحب القرار ومن يشترى المواد الخام كل ذلك قضايا تباينت حولها فلسفات المجتمعات الاقتصادية .

٢ ـ ظاهرة ملكية الشىء ـ فلوحظ فى المجتمع الأمريكى مثلا أن الأفراد يعتقدون فى نظام الملكية الخاصة وملكية وسائل الانتاج ، وهناك نسبية حول مفهوم الملكية فلما نجد فردا بعينه يمتلك صناعة معينة والذى يحدث هو أن يمتلك مجموعة من الأفراد صناعات معينة .

٣ ـ ادارة الصناعة ـ لم يعد الملاك اليوم هم بالضرورة مديرو صناعاتهم وانما هناك سلم هرمى متدرج من الفنيين يدير مجتمع المصنع .

٤ ـ الانتاجية والدخل ـ ان التكنولوجيا العلمية تحسن وباستمرار الناتج الصناعى ، وبالتالى يزداد الدخل وتلعب السياسة دورا مؤثرا فى تحقيق الناتج القومى ، وكمثال فانه فى الولايات المتحدة تزداد الانتاجية بصورة فعالة وعلى وجه الخصوص فى المناطق الحضرية عنها فى مناطق الريف وفى الغرب عنها فى الجنوب وعلى كل فان الانتاجية فى زيادة مستمرة .

٥ ـ توزيع الدخل القومى ـ ان أحد الدلالات تشير الى ان اختلاف فى توزيع الدخل بين الطوائف المهنية حيث يوجد تركيز عام فى مستويات الدخول المرتفعة ويرجع زيادة الدخل فى مستويات الدخول الهابطة الى زيادة أجور العاملين زيادة مطردة أو الى حركة السكان بعيدا عن مناطق الدخول الهابطة وتجدر الاشارة الى أن زيادة دخل الأسرة انما يعود بالتالى الى زيادة دخل المجتمع ويستتبع ذلك بالتالى زيادة فى مشروعات الخدمات .

٦ ـ انتشار ظاهرة الفقر : هناك عدة عوامل تعتبر متغيرات عامة تسبب

هذه الظاهرة حيث يشير التحليل الاقتصادى الى بساطة دخل بعض الأفراد لضعف الدخل الشهرى أو عدم حاجة المجتمع للدور الذى يؤديه الفرد ، كما قد يتقاضى بعض الأفراد دخولا بسيطة نظرا لانتمائهم الى جماعات غير متساوية فى الفرص التعليمية والعمالة أو بسبب المرض وقلة الانتاجية .

٧ ـ تنظيم العمل : نلاحظ أنه على الرغم من أن التحسين فى مستوى الدخل قد يكون نتيجة للتحسن فى التكنولوجيا التى هى الأخرى تزيد من انتاجية العمل فان البعض يحلو له أن يرجع ذلك الى عامل التنظيم ـ حيث نجد احيانا أن الرجال والنساء وحتى الاطفال يعملون فى ظروف سيئه مع انخفاض فى مستوى الأجور وبسبب ذلك يقومون بتنظيم أنفسهم فى اتحادات ويعرفون كيف يستثمرون قدراتهم ويبدو أنه مع التنظيم فى مجال العمل فان الكفاية الانتاجية تكون على مستوى عال ، كذلك هناك من التشريعات ما يحمى حقوق هؤلاء الذين ينضمون الى اتحادات حيث يوجد قانون الحد الأدنى من الأجور والحد الاقصى لساعات العمل (١) .

ويبدو من التحليل السابق لمفهوم النظام الاقتصادى عند برنارد أنه أقامه وفق ما يسود المجتمع المعاصر من متغيرات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية مستحدثة ، ذلك أنه ربط بين جوانب هذا النظام وأوضح العلل والمعلولات المفسرة لطبيعة الظواهر الاقتصادية المعاصرة ، وفوق ذلك فانه نظر الى بناء الصناعة والانتاج نظرة شاملة تبدو فيها سمة التكامل .

الترابط بين الاقتصاد والسياسة : تجدر الاشارة الى أن هناك ترابط اكيدا بين النظام الاقتصادى فى أى مجتمع وبين النظم السياسية فيه ، بمعنى أن النظام السياسى قد يلعب دورا مؤثرا فيما يشوب اقتصاد المجتمع من تقدم أو تخلف ، بل قد يعزى التخلف الاقتصادى فى المجتمعات النامية الى تخلف أنمتها السياسية ورغم ذلك يعتقد بوير Bauer أن الاهتمام المتزايد باقتصاديات هذه المجتمعات انما يعود الى الماضى حيث قام الكلاسيكيون بدراسة النظم الاقتصاديه المتأثرة بالتقاليد المختلفة والسياسات

---

(١) Jessie Bernard : Sociology, sixth Edition The C.V. Comp 1962 U.S.A. p. 201.

البالية الأمر الذى يدفعنا الى ربط الدراسة الاقتصادية للشعوب والمجتمعات النامية بدراسة النظم السياسية ، بل ان نقارن بين النظم الاقتصادية والسياسية معا مقارنة ذات قيمة تطبيقية حتى فى اطار الاقتصاد المتقدم ويجب أن تقوم هذه المقارنة بناء على فروض اقتصادية علمية تختبر مدى ثباتها وصدقها من خلال مستوى الاداء عند العاملين ، وأن الاهتمام بدراسة تخلف النظام الاقتصادى فى المجتمعات النامية سوف يؤدى بالتالى الى الوصول نحو تكامل العوامل المساعدة على الارتقاء الاقتصادى بل قد يستعين رجال الفكر الاقتصادى بالحكومات ورجال الأعمال لتطبيق نظرياتهم المجردة لمعرفة الى أى حد تعبر عن مدى تحقيق الهدف ، ويستعان فى ذلك بالاحصائيات بشكل واضح فى كثير من فروع الدراسة الاقتصادية وفضلا عن ذلك يستفاد من السياق التاريخى للأحداث الاقتصادية (١) ٠

ويشير الترابط بين النظام الاقتصادى والسياسى الى ما سبق قوله من ترابط النظم الاجتماعية وتداخلها وتفاعلها ، ويكفى الاشارة لذلك الى ما سبق توضيحه منذ قليل عن الترابط بين السياسة والاقتصاد نظرا لما بين هذين النظامين من قوة تداخل وتفاعل وتأثير متبادل ٠

ويتسم النظام الاقتصادى بعامة بتوافر ظاهرة الملكية وظاهرة تقسيم العمل ، وسوف نشير اليهما فيما يلى :

ظاهـــرة الملكيـــة :

تعد ظاهرة الملكية ظاهرة اجتماعية لها جذورها فيما يسود المجتمـــع من عادات وتقاليد ، بل انها توضع فى اطارها القانونى لحمايتها وتتعلق الملكية بنسق التوزيع فى مظهره الاستاتيكى ، انها تحوى الحقوق والواجبات لفرد أو جماعة تجاه جماعات أخرى ٠

ويرتبط بظاهرة الملكية فى النظام الاقتصادى ما ساد أوربا فى العصور الوسطى من انتشار ظاهرة الاقطاع حيث اتجهت الأنظار حينئذ الى اهميـه

---

(١) P.T. Bauer : Economic analysis and Policy in under-developed Countries, London Routledge Kegan Paul Litd second Edition, 1966, p. 1.

امتلاك الأراضى الزراعية لخلق قيمة الأشياء ، ومن هنا ظهرت الاقطاعيات الشاسعة للملاك ـ كما أن هذه الظاهرة تواكب انتشار ظاهرة عدم المساواة رغم أن الحكومات تنظر بعين الاعتبار الى العائد من الأفراد والجماعات فى صورة ضرائب عامة من أجل توفير الخدمات ، لكن ظهور فكرة عدم المساواة قد أدى الى الانقاص من سلطة الضبط الاجتماعى على سلوك الاقطاعيين ، وهناك صور وأنماط للأقطاع فى أغلب المجتمعات وكان على السلطات أن تعمل جاهدة للحد منها بالتطبيق للقوانين العادلة وتضييق هوة الفقر .

وهناك ظاهرة ملحوظة فقد يحدث أحيانا أن توزع حقوق الملكية بين جماعات مختلفة داخل القبيلة أو الجماعة المحلية بطريقة تصعب على الفهم اذ قد ترث أسرة بعينها الأرض . وترث أسرة أخرى الأشجار المزروعة فوق هذه الأرض .

ويوجد بناء على ذلك فى المجتمع قوتان متضادتان فى مجال العمل الأولى تميل الى الاستيلاء وهم الملاك والثانى تميل الى الحد من الملكية ، وتشير نتائج الدراسات فى هذا الشأن الى حقيقة الالزام الحتمى لحق الملكية نظرا لان الشىء المملوك يكون له أهميته عند صاحبه ، لكن التبادل بين المالك والآخرين هو الذى يخلق قيمة هذا الشىء .

وفى مجال دراستنا للنظم الاقتصادية الحديثة ، كان لنا ان نتحدث عن مجال العلاقات التى تحكم سير العمل بين الادارة والعمال خاصة فيما يتعلق بضرابط توزيع الدخل وتحديد حقوق التملك فى مجتمع متغير ، وتوجد عادة فى الأنشطة الاقتصادية أنماط عامة ومتميزة فى جماعات متلاحمة وهى فئة المستثمرين والمديرين والعمال والمستهلكين ، ونلاحظ بصفة مطردة زيادة دور الحكومة فى الأعمال الاقتصادية لخصائص الأنظمة الاقتصادية حيث تساهم الحكومات فى تنفيذ مشروعات تعجز عنها الجهود الفردية (١) .

يتبين من ذلك أن ظاهرة الملكية خاصة أساسية من خصائص النظام الاقتصادى فى المجتمع وتتحدد فى اطار النظام الاجتماعى العام الذى يحكم

---

(١) Kingsley Davis, Human society, the Nacmiillan Comp. New York p. 451.

سـير الظواهر المختلفة فضلا عن تأثرها بمتغيرات اجتماعيـة واقتصادية وسياسية تبرز شكل هذه الملكية ومدى تطورها ٠

ظاهرة تقسـيم العمل :

يتسم العصر الحديث بتعقد العلاقات وتشابك الاختصاصات وتنـوع المهن الأمر الذى يتطلب ضـرورة تقسيم العمل وتوزيع المسئوليات بين الجماعات المختلفة ضمانا لحسن سـير النظام فى المجتمع ومنعا من تضارب الأهـداف ٠

وتبدو ظاهرة تقسيم العمل فى أبسط صورها داخل الجماعات الصغيرة بحكم ما يظهر فيها من تسلسل للوظائف والقيادات الأمر الذى يؤدى الى ظهور وظيفة الرئيس و المرؤوس وتنشأ بين الاثنين علاقات رياسية تحكمها وسائل اتصال حسب القواعد المعمول بها فى الجماعة ٠

ويعتبر مفهوم تقسيم العمل الاجتماعى من المنـاهج المحورية فى علم الاجتماع ويحمل هذا المفهوم معنى التفاعل Ineraction والاهـداف Goals والأدوار Roles والتكامل Integration ، وكل هذه المفهومات تبـدو بشكل علمى فى المجالات المهنية (١) وبطبيعة الحال فان ظهور تقسيم العمل بشكل ملموس فى الوقت المعاصر ان هو الا نتيجه لازمة لما يسود هذا المجتمع من اتساع فى نطاقه الورفولوجى وتعقد شبكة العلاقات الاجتماعيـة وسيادة النزعة الفردية وتمايز الاختصاصات ٠٠٠ الخ وكل هـذه الخصائص تؤثر بلا شك فى نمط الاقتصاد السـائد بل تحـاول أن تشكل طبيعـة النظام الاقتصادى وفقـا للسمات المعاصرة للمجتمع ، اذ نجد التخصص أوضـح ما يكون فى مجال العمل الصناعى حيث يوزع الأفراد على الفروع المختلفـة للاقتصاد كل بحسب مهاراته وقدراتـه وزيادة كفاءته الانتـاجية ، أقول ان ظاهرة تقسيم العمل بدت بشكل منظم ومحتم فى الوقت المعاصر وان سادت فى العصور القديمة بصورة بدائية حسب طبيعة البنيان الاجتماعى وتطورت شيئا فشيئا حتى وصلت الى ما هى عليه الآن ٠

---

(١) Theodore D. Kember : The Division of Labor. In American sociological Review V. 31 No. 6 December 1972 p. 49.

خلاصة القول أن النظام الاقتصادى كأى نظام اجتماعى يخضع لمنطق التطور ، ويتأثر بشتى المتغيرات الاجتماعية التى تؤدى الى تحولات جزئية أو كلية فى عناصره وأجزائه ويعتبر السلوك الاقتصادى للجماعة الترجمة الواقعية لأصول هذا النظام وقواعده وأهدافه كما أن من أبرز سمات ذلك النظام سيادة ظاهرة الملكية ، وظاهرة تقسيم العمل الاجتماعى فضلا عن انتشارة فى كافة مظاهر حياتنا الاجتماعية بصفة عامة وارتباطه بالنظم الاجتماعية الأخرى كالنظام العائلى والنظام السياسى وغيرها ٠

ثالثا ـ النظام السياسى :

بادىء ذى بدء فان أول اشارة الى محتوى النظام السياسى ترجع بنا الى وظيفة الدولة باعتبارها المالكة الوحيدة لكافة وسائل الضبط الرسمى تستخدمها بهدف حماية الجماعة ، فضلا عن أنها تحتكر عنصر القوة فى المجتمع وتضع من القواعد والتعليمات لادارة الأقاليم ، ومن هنا فان الحكومة وهى السلطة التنفيذية تستخدم حقها المشروع فى حماية المجتمع فى الداخل والخارج ٠ وتوجد أنواع مختلفة من النظم السياسية منها الأسلوب الديمقراطى حيث يختار الأفراد والجماعات شكل الحكومة التى تشكل البناء السياسى ، كذلك فان على الباحثين ان يحللوا السلوك السياسى الواقعى من خلال مفهوم الحرية (١) ٠

ويرتبط بمفهوم النظام السياسى بعض المصطلحات ذات الأهمية فى التحليل السوسيولوجى لهذا النظام ، ومن بين هذه المصطلحات : عنصر القوة Power وعنصر التأثير Influence وعنصر السلطة authority فى المجتمع ، وقد علقت هذه المفاهيم فى اذهان الناس بطبيعة الحال باعتبارها من سمات النظام السياسى فى المجتمع ويهتم بتحليلها كل من السياسى المنفذ أو السياسى الذى يهتم بالتنظير وصياغة النظريات السياسية ، وقد يلصق البعض مفهوم القوة للحكومة القوة بمعناها الشامل : الفضائية والروحية والاقتصادية ، والقوة داخل المجتمع وخارجه ٠٠ وفى فرنسا على سبيل المثال فان مفهوم القوة انما يرجع أساسا الى الحكومة المركزية ، وفى

---

(١) Kingsley Davis : op. cit. p. 505.

الولايات المتحدة فان [illegible] بناء القوة Power Structure قد تحول من المفهوم السوسيولوجى ليصبح مفهوما عاما وشائعا ٠

وانه ليبدو واضحا أن مفاهيم القوة والسلطة تخضع للتحليل السياسى ، ذلك أن تحليل القوة لايتجه تقريبا الى النظرية ولكن بمعنى أوسع يتجه الى التحليل التطبيقى بمعنى كيف يعمل الفرد فى الحياة السياسية معتمدا على معتقدات عن طبيعة وتوزيع وتطبيقات القوة فى النسق السياسى . بل أن الأفراد يستطيعون العمل بحسب الموقف ، وقد تواجه القوة السياسية فى المجتمع بعمل مضاد وسائله التغيير والثورة بهدف الاصلاح ٠

واذا كان مفهوم القوة بهذا الاتساع والشمول ، فانه فى التحليل السياسى يرمى مفهوم « التأثير » عادة الى العلاقة بين الكائنات الانسانية كفاعلين وردما لا يوافق المدرسون على ذلك ، ولكنه فى التحليل النهائى يعنى التأثير علاقة بين الأفراد والجماعات والمنظمات والهيئات داخل اطار المجتمع، وبمعنى آخر فان التأثير يعنى أن « س » من الناس يحاول أن يحترى « ص» من الناس لاقناعه بفعل شيء ما يقوم هو بفعله حاليا (١) ٠

اذن فان كافة المفاهيم ذات الصفة السياسية أنما تستمد مقوماتها من المجتمع الذى نبتت فيه ، وتجدر الاشارة الى أن ما نناقشه من اطر سياسية ليست وليدة اليوم ، وانما لها جذور تاريخية عميقة ذلك أن المتتبع لتاريخ النظرية السياسية يجد أن أفلاطون يتحدث عن مدينته الفاضلة ونظامها الطبقى ويشبه هذه المدينة بالنفس الانسانية تترابط اجزاؤها وتتجه الى غاية واحدة وشعور مشترك بهدف الى اعتبار المدينة أو الدولة أول تنظيم سياسى واجتماعى تدعو اليه الطبيعة ، فالدولة وحدة جمعية تقوم على أساس انسجام الرغبات الخاصة وتوازن الميول ويقرر أفلاطون بذلك ان الحاجة الانسانية هى التى تدعو الى الاجتماع الانسانى ٠

كما ينتهى ارسطو فى كتابه « السياسة » الى اعتبار الطبيعة هى الدافعة

---

(١) Robert A. Dahl : Modern Political analysis, second Edition, Prentice — Hall of India private Limited New Delhi, 1972 p. 14.

للأفراد والجماعات الى الاجتماع السياسى الذى يقوم على دعائم قانونيـــة تواءمها تحقيق العدالة والدولة فى نظره وحـدة عضوية تربط أجزاؤها ارتباطا وثيقا لتكتسب صفة الدوام والاستقرار ٠

كما افاض ابن خلدون فى شرح الأمور السياسية فى المجتمع ، وقد سبق الى ذلك ـ فعلل قيام الحكومة الذى يعتبرها ظاهرة طبيعية للمجتمع من أجل دوامه واستقراره ويرى أن النظام السياسى يسـيـر وفق شكلين من الادارة السياسية : فهناك ادارة عقلية وهناك أيضا ادارة دينية ، والثانية افضـل من وجهة نظره فى الوصول بالمجتمع الى خير الدنيا والدين ٠

واشار ميكيافيللى بفضل نظام الحكم المختلط السائد فى بلاد الرومان قديما ، غير أنه عدل عن رأيه ليحدد نظام الدولة اما جمهوريا أو ملكيـا وهو يفضل النظام الجمهورى لأنه النظام الحر الذى تتحقق فيه المساواة والحرية،

وظهرت فى نهاية القرن السادس عشر الفلسفة السياسية التى تحاول مناقشة أصل الاجتماع الانسانى ودوره وغايته كمقدمة لدراسة فلسفة الدولة، ومن أنصار هذه الفلسفة هوبز الذى كان نصيرا للملكية المستبدة كما يعتبر لوك من انصـــار نظرية التعاقد التى بلغت أدى مراحلها عنـــد الفيلسوف الفرنسى روسو الذى اعتنق فكرة أن الحالة الطبيعية كانت اسعد حياة عند الانسان ، ويرى أن الاجتماع الانسانى أصبح ضرورة ، ويلزم اصلاح مفاسده عن طريق التنظيم السياسى الصالح ٠

كما تحدث أوجست كونت عن الحكومة ويرى أن وظيفتها تـدل على مبلغ تقدم المجتمع ، وهذا التقدم مرهون بنظام هذه الحكومة ، ومبلغ انقياد الأفراد لها ، ومدى سلطتها عليهم ٠

بينما يفسر سبنسر الحكومة كظاهرة عرضية استدعتها ضـــرورة التنظيم الذى بدونه لا يتم تكامل المجتمع ، كما أن قيام الحكومة ، وماتحويه من نظم التعاون ووحـدة المجتمع لا يؤدى الى التكامل السياسى لا بشـــرط صلاحية البيئة ويرى أن وظيفة الحكومة تقتصر على ما اصطلح أصحاب المذهب الفردى على تسميته بالوظائف الأصـــلية من حيث حماية الدولة وتحقيق الأمن (١) ٠

---

(١) د ٠ مصطفى الخشاب ، مرجع سابق ٠

من كل ما تقدم تبدو لنا النظرة الموضوعية لتطور الفكر السياسى عبر العصور ومن خلال تراث الفكر السوسيولوجى ، وواضح من هذه الآراء أنها قد تأثرت بالمناخ السياسى والاجتماعى السائد فى المجتمعات ٠

ان حديثنا عن النظام السياسى فى المجتمع ، كما يشتمل على مناهج محددة كما سبق القول مثل مفهوم القـــوة والسلطة والحكومة ، فاننـــا ـ كاجتماعيين ـ نجد ترابطا بين هذه المناهج والواقع الاجتماعى الذى نحياه، اذ أنه من الطبيعى أن نلاحظ فى المجتمع اتجاهات سياسية معينـــة عادة ما تسبق فترة الانتخـــابات ، ويكون للناخبين فيهـــا تأثير على الأفراد والجماعات كما أن عملية توعية المواطنين بأهداف الانتخـــابات العـــامة فى المجتمع رغم أنها حركة سياسية فانها فى ذات الوقت ذات طابع اجتماعى يؤثر على بناء المجتمع ونظمه ويرتبط بظاهرة الانتخابات كظاهرة سياسية ما تدعو اليه الضرورة من توفر رأى عام واعى مستنير بأهـــداف المجتمع السياسية والاجتماعية ، ليس ذلك فحسب بل وقيم الأفـــراد والجماعات وتطلعاتهم لبناء مجتمع متقدم فى الداخل والخارج ٠ ان التوعية اللازمة لخلق رأى عام مستنير يحـــدد أبعاد ما تضعه السلطات التنفيذية من تشريعات اجتماعية واقتصادية وفضلا عن ذلك فان ما يوجـــد فى المجتمع من منظمات سياسية واجتماعية ومدى اشتراك الأفراد والجماعات فيها كلها أمور ذات ـ صبغة سياسية وتعطى انطباعات اجتماعية تحدد اتجاهات الأفراد وميولهم ومشاربهم ، بل أن هناك علاقات بين التنظيمات الحزبية على المستوى المحلى والمركزى وبين السياسة العامة للدولة ، وما يمكن أن تقدمه هذه الأحزاب من توعية أو تربية سياسية لأعضائها حتى يمكنهم أن يسايروا أحداث العصر سياسيا واجتماعيا (١) ٠

من كل ما تقدم يمكن القول أن النظم السياسية واشكالها وما تحتويه من تشريعات ، وما تؤدى اليه من وظائف ، كل هذا لايمكن بحال أن يتم الا

---

(١) Cecil S. Enden : The People and the constitution, second Edition, Oxford University Press, 1956 p. 12

(٢) د ٠ مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع الأنجلو المصرية ١٩٧٥ ص ٦٥ ٠

من خلال مجتمع ، انه لا يمكن القول بأن هناك نظما سياسية بدون مجتمع ، كما أن هذه النظم لاتتغير الا بفعل متغيرات اجتماعية لهـا وزنها وتأثيرها ، بل أن المشرع الذى يسن القوانين والتشريعات لابد أن يأنس بدراسات علم الاجتماع فى هـذا الصدد حتى يكون على دراية تامة بكافة الحقـــائق الاجتماعية (١) وأن المتتبع لتاريخ النظرية السياسية فى مصر يجد الارتباط واضحا بين كافة الفلسفات السياسية التى مرت بها البلاد وما ساد المجتمع المصرى من ظروف اجتماعيـــة واقتصـــادية استطاعت أن تشكل النظـام السياسى ، بل وتتطور به نحو مستقبل أفضل بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والتجارب العديدة نحـــو ارساء نظام سياسى ثابت مستقر يحقق أهداف المجتمع وتطلعات الفرد والجماعة .

---

(١) د . مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع . الانجلو المصرية ١٩٧٥ ص ٦٥ .